مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية
اسم الكاتب: بدر عواد برغش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7706
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i5.66

TJFPS

ISSUE 5

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981[1]

"The Establishment of the Cooperation Council for the Arab Gulf States (1981)"

Bader Awwad Barghash [a]
[a] Mustansiriya University / College of Political Science

بدر عواد برغش [a]*
[a] كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 22 January. 2016
- Accepted 10 February. 2016
- Available online 31 March. 2016

Keywords:
- Trend towards blocs
- Cooperation and integration
- New world order
- Cooperation with neighbors
- Gulf Cooperation Council

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The trend towards economic, political, and military blocs is considered one of the key aspects that have shaped and continue to shape the new world order. This phenomenon suggests that the upcoming phase will be characterized by various forms of cooperation, integration, and economic, political, and military fusion. This will play a leading role in shaping the new world order and its orientations.

Both the Gulf Cooperation Council (GCC) and the European Union (EU) represent important international and regional blocs that have emerged from the international environment. This is due to the significant economic and strategic capabilities possessed by both the Arab Gulf region and the European continent within the international system. These capabilities have made the member states realize the importance of cooperation and integration with their neighbors in the same region in order to maintain a comprehensive economic, political, and strategic entity. This is necessary to address the vital necessities resulting from the developments in the international political arena.

(1) بحث مستل من اطروحة الباحث للدكتوراه

*Corresponding Author: Bader Awwad Barghash, E-Mail: Baderiq2020@gmail.com
Tel: xxx , Affiliation: Mustansiriya University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 22/كانون الثاني /2016
- القبول : 10/ شباط /2016
- النشر المباشر : 31/ اذار /2016

الكلمات المفتاحية :
- التكتلات الاقتصادية
- التحالفات السياسية والعسكرية
- التكامل والاندماج الاقتصادي
- مجلس التعاون الخليجي

الخلاصة : يعد التوجه نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية أحد أهم المظاهر التي شكلت وما تزال النظام العالمي الجديد، حيث توحي هذه الظاهرة بأن المرحلة القادمة سوف تتميز بأشكال مختلفة من التعاون والتكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي والعسكري، مما سيكون له الريادة في تشكيل النظام العالمي الجديد وطبيعة توجهاته.

وقد مثل كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي أحد أهم تلك التكتلات الدولية والإقليمية التي أفرزتها البيئة الدولية نظرا لما يتمتع به كل من منطقة الخليج العربي والقارة الأوربية من إمكانيات اقتصادية واستراتيجية مهمة في النظام الدولي والتي جعلت من دول الاتحاديين تدرك جيدا أهمية التعاون والتكامل مع جيرانها في نفس المنطقة للحفاظ على كيان متكامل اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا للضرورات الحياتية التي تنتجها المعطيات الحاصلة في مسرح السياسة الدولية.

المقدمة

يعد التوجه نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية أحد أهم المظاهر التي شكلت وما تزال النظام العالمي الجديد، حيث توحي هذه الظاهرة بأن المرحلة القادمة سوف تتميز بأشكال مختلفة من التعاون والتكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي والعسكري، مما سيكون له الريادة في تشكيل النظام العالمي الجديد وطبيعة توجهاته.

وقد مثل كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي أحد أهم تلك التكتلات الدولية والإقليمية التي أفرزتها البيئة الدولية نظرا لما يتمتع به كل من منطقة الخليج العربي والقارة الأوربية من إمكانيات اقتصادية واستراتيجية مهمة في النظام الدولي والتي جعلت من دول الاتحاديين تدرك جيدا أهمية التعاون والتكامل مع جيرانها في نفس المنطقة للحفاظ على كيان متكامل اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا للضرورات الحياتية التي تنتجها المعطيات الحاصلة في مسرح السياسة الدولية.

وان تطور العلاقة بين دول المجلس والاتحاد الأوربي لابد وأن ينطلق من خلال المرجعية الفكرية والسياسية والاقتصادية التي تشكل من خلالها هذين الاتحادين والتي صيغت في ضوئها هذه العلاقة، ولاسيما تحليل نشأة كل طرف من هذه الأطراف من خلال معرفة الأسباب والأهداف والوسائل التي ساعدت على

نشوء هذا الاتحاد أو ذاك للوقوف على الكيفية التي نسجت فيها العلاقات بين الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون.

المبحث الأول

نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم وتحظى بأهمية غير اعتيادية بالنسبة للنظام السياسي الدولي والإقليمي قديما وحديثا، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم (آسيا، أفريقيا، أوربا) فضلا عن كونها تشرف على ثلاث ممرات مهمة (البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي)، فضلا عن ما تمتلكه من ثروات طبيعية هائلة لاسيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي.

وإدراكا من دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، عُمان)، لما يربط بينهما من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة سياسية متشابهة، ورغبة منها في تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل والترابط بينهما في جميع المجالات الحيوية، واقتناعا ان هذا التنسيق والتعاون والتكامل يخدم أهدافها وأهداف الأمة العربية واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية وتماشيا مع ميثاق الجامعة العربية الداعي إلى تحقيق التقارب والتعاون لما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية اتجهت الجهود لتأسيس كيان سياسي يلبي هذه الأهداف والمصالح المشتركة[1].

فبدأت فكرة إقامة مجلس التعاون الخليجي تتبلور وتتضح داخل إطارات القيادات السياسية الخليجية، فضلا عما قدمه الفكر الثقافي الخليجي من أفكار وآراء تنصب نحو إقامة تجمع سياسي– اقتصادي في المنطقة، ولذلك فان رصد نشأة مجلس التعاون الخليجي جاء نتيجة رغبة تلك الدول في إنشاء اتحاد سياسي اندماجي ولاسيما بعد إعلان الحكومة البريطانية الانسحاب من الخليج العربي في يناير عام 1968، وهو ما يعني في شكله الجيو– سياسي فراغا كبيرا مطلوب إشغاله بكيان سياسي موحد قادر على ان يكون مكافئا للقوى الإقليمية في المنطقة، الا ان بعض هذه الدول واجهت صعوبات منها استقلالها الحديث وكذلك صعوبة إنشاء دستور اتحادي يضم معظم الدول، وقد بذلت المملكة العربية السعودية والكويت جهودا كبيرة لتذليل هذه الصعوبات في عقد السبعينات من القرن الماضي والتي حالت دون قيام الاتحاد[2].

ففي مؤتمر الدمام عام 1974 كانت هناك فكرة لإنشاء اتحاد سياسي جديد يضم دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، لكن لم تلق هذه الفكرة الترحيب في حينه، ولكن الدعوة إلى إنشاء اتحاد يضم هذه

---

[1] هشام هيبه، مجلس التعاون الخليجي: قراءة تقيمية بعملية التكامل الاقتصادي، السياسة الدولية، العدد (154)، تشرين الأول، 2003، ص320.

[2] John Christie, History and Development of the Gulf Co-coperation council, American, Arab Affairs No.18 Fall, 1986, p. 2.

الدول بالشكل الذي تقبل به جميع الدول الست بقي مهيمنا على اغلب اللقاءات والمؤتمرات التي عقدت في تلك المدة، ولعل أبرزها ما قام به أمير الكويت، أثناء مؤتمر القمة العربية في العاصمة الأردنية عمان 1980، حيث قام الأمير باطلاع قادة دول الخليج العربي على بعض الأفكار الكويتية حول قيام وحدة خليجية وتم النقاش ولأول مرة وبشكل رسمي 1980، ثم تواصلت الجهود مثلما جرى في الاجتماع الذي عقد في السعودية في نفس العام والذي بحث جديا هذا الموضوع بين قادة دول الخليج الست على أساس إنشاء وحدة خليجية حقيقية[1].

وبعد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية، عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست مؤتمرا في الرياض بتاريخ 4/ شباط 1981، وتم التوقيع في ختام المؤتمر على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يضم الدول الخليجية الست (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والبحرين، وعمان) واوضح البيان ان إنشاء مجلس التعاون جاء لتحقيق الأهداف القومية للامة العربية[2]. ولابد لنا ان نشير، إلى ان هذا الإعلان وفي هذا الوقت بالذات جاء تحت ضغط الحرب العراقية– الإيرانية التي ابتدأت منذ ايلول/ 1980، وماشكلته من تهديد لهذه الدول هذا من جهة، ومن جهة أُخرى فقد رغبت الدول الموقعة على الإعلان استبعاد العراق منه تحت حجة انشغاله بالحرب، لكن الحقيقة انها كانت تتوجس منه لأسباب سياسية.

وفي المدة من 25–26 مايو 1981 عقد في ابو ظبي مؤتمر القمة الأول لدول الخليج العربية الست، ويمكن اعتباره المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم التصديق على اثر هذا المؤتمر على الوثيقة النهائية للنظام السياسي للمجلس، كما تم اختيار امين عام للمجلس والذي انيطت مهامه بالكويتي "عبد الله يعقوب بشاره" وإنشاء نظام داخلي للمجلس، ثم دعى لعقد الدورة الثانية للمجلس في الرياض في المدة 10–11 تشرين الثاني 1981 توكيدا لخصوصيتهم وقد وقع رؤساء وملوك الدول الأعضاء على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة[3].

---

[1] كمال محمد الاسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (33)، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999، ص13.

[2] يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة قانونية– سياسية– اقتصادية، دار العروبة للنشر والتوزيع، ط2، الكويت، بلا سنة، ص66.

[3] النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، عشرون عاما من الانجازات، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، 2000، ص12.

وفي هذا الإطار الذي دعت إليه الدول الست الخليجية لإنشاء هذا الاتحاد لا يمكن تفسير هذه الدعوات ضمن متغير واحد بل كانت هناك مجموعة من المتغيرات والأسباب التي أدت إلى قيام هذا المجلس ويمكن إلى سببين رئيسيين هما:

أولا: الأسباب السياسية والأمنية

لقد كان الإدراك والإرباك الذي سيطر على الهاجس الأمني لتلك الدول وخاصة في المدة التي سبقت إنشاء هذا المجلس ابتداء من ثورة "ظفار"(*) هذه الثورة التي سعت ومنذ انطلاقتها في حزيران/ 1965 إلى إقامة نهج سياسي واجتماعي يختلف عما هو مطبق في دول الخليج، الأمر الذي أثار قلق هذه الدول ولاسيما بعد إعلانها إنشاء إقليم ظفار[1]. فضلا عن التطورات السياسية التي شهدتها إيران مع نجاح الثورة الإسلامية وسقوط الشاه عام 1979، إذ ساهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والمخاوف من امتداد هذه الثورة لتلك الدول بما يهدد أمنها واستقرارها ولاسيما ان السياسة الإيرانية ارتكزت على مبدأ تصدير الثورة من اجل تغيير الأنظمة الحاكمة فيها[2]، وقد كان هذا المتغير الذي شهدته إيران في تلك المدة معجلا على قيام مجلس التعاون[3]. لأن الخطر لم يعد عسكريا فقط وإنما أُضيفت له أبعاداً عقائدية من شأنها ان تهدد استقرار تلك الأنظمة وتغير توجهاتها الدينية والديموغرافية[4].

ومن الجوانب ذات الأبعاد السياسية والأمنية التي دعت في الإسراع بإنشاء مجلس التعاون، ما اقدم عليه الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان في كانون الأول/ 1979، ناقلا بذلك مدارات وإطارات الصراع الدولي على أبواب الخليج العربي وامتداداته مما شكل تهديدا مباشرا ومن قبل دولة عظمى[5]. يضاف إلى ذلك توجه

(*) وهي الثورة التي حصلت في 9/ حزيران/ 1965 في القسم الغربي من عمان على ساحل البحر العربي في الطرف الشرقي من اواسط الشاطئ الجنوبي لشبه الجزيرة العربية وكانت تدعو إلى إقامة إقليم ظفار والسيطرة عليه ولهذاالموقع أهمية كبيرة اذ انه يشرف على خطوط الاتصال البحرية بين الهند وشرق افريقيا، فضلا عن انه اكسب الإقليم أهمية تجارية بحرية اذ تمر بموانئه مثل صلاله ورباط الكثير من السفن التجارية وللمزيد ينظر: د. عباس فاضل السعدي، ضفار دراسة في الجغرافية الإقليمية، بغداد، دار الانوار للطباعة والنشر، 1976، ص150.

[1] فردهو ليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغيه، بيروت، ط2، 1978، ص232.

[2] عبد الله بشارة، مجلس التعاون، الحلقة القاتلة، مجلة السياسة الكويتية، 2002/1/5.

[3] د. عبد الكريم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية– الإيرانية واثرها في دول الخليج العربي 1951–1981، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2004، ص171.

[4] نصرة عبد الله البستكي، امن لخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ط1، 2003، ص81.

[5] Mohammed Ayoob, South West Asia Beginning of a new Cold War, World Review: Vol.20, No.3., 1981, p.13.

الاتحاد السوفيتي المحموم في دعم نظام اليمن الجنوبي ذي التوجهات الماركسية– اللينينية وبطريقة لا تحتمل التأويل، وهذا ما رفع من مناسيب الخشية والمخاطر من توسع هذا النفوذ على دول الخليج العربي[1].

ثم كان اندلاع الحرب العراقية– الإيرانية عام 1980 سببا مهما في قيام مجلس التعاون، لاسيما ان دول الخليج الست قد انتابها شعور بالخوف من احتمال امتداد شرر الحرب إلى اراضيها مما سرع من نية تلك الدول إلى التكتل لدفع ذلك الخطر[2]. كل تلك الأسباب دفعت ودعت الدول الست إلى التفكير والدعوة لايجاد نوع من التكتل والاتحاد لضمان امنها واستقرارها والوقوف بوجه هذه التحديات وبشكل جماعي.

وبذلك يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر المنظمات الإقليمية مرونة في المنطقة والأكثر نجاحا كونه نسق مواقف دوله أمنيا وسياسيا وتعامل مع الأحداث الخطيرة بصورة موحدة، كما في الحرب العراقية– الإيرانية 1980 والأزمة الكويتية 1990، والغزو الأمريكي للعراق 2003[3].

ثانيا: الجانب الاقتصادي

يعد التكامل الاقتصادي احد اهم المبررات التي دعت إلى ابرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981، وكانت احد اهم الأسباب المهمة التي ساعدت دول مجلس التعاون على تكوين هذه المنظومة سواءً ان كانت على شكل منطقة تجارة حرة او اتحاد جمركي ويعد التبادل التجاري الهدف الرئيس لإقامة هذا الاتحاد[4]. بالاضافة اذا ماعلمنا ان هذه الدول الست مجتمعة تكون اكبر مصدر للنفط في العالم، الأمر الذي يجعلها تبحث عن صيغة اتحادية اقتصادية لانها سوف تشكل اكبر المناطق جاذبية للاستثمار الأمر الذي سوف يدعم اقتصادها[5].

ومع وجود الترابط الاقتصادي الذي يدفع إلى ترابط عضوي بين دول الخليج الست ويجعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعها مع بعضها، فضلا عن الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية والقوى العاملة والهجرة الأجنبية

---

(1) على الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992، ص211–241.

(2) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، ص112.

(3) Matteo Leyrenzi, the GCC and the international Redactions of the Gulf: Diplomacy, Security and Economic Coordination in A changing Meddle East, I.B.Tauris, London, 2011, p. 134.

(4) Prince, R., The Gulf Cooperation Council, Cong Recessional Research Services the Library of Congress, No.85, 516, 1984, P.CRs-9.

(5) Matteo Legrenzi, op. cit., p. 169.

هدفا يشغل الجميع، كما كانت هذه الدول ترغب في التقليل من اعتمادها على النفط والعمل على تنويع مصادر الدخل القومي والرغبة في ايجاد قاعدة صناعية زراعية تؤمن بعض الشيء من حاجات المنطقة[1].

وبذلك نعتقد ان احد الأسباب التي ادت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هو المتغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي نتجت عن انتقال السيادة الوطنية من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين والتي اكتملت في السبعينات، فلقد جاء النظام الاقتصادي الجديد تعبيرا عن هذه المتغيرات وهو النظام الذي يرتب العلاقات بين الشمال والجنوب ويجعلها متشابكة ومتكاملة ومتجاورة بدلا من كونها معتمدة على حساب الشمال وحده.

المبحث الثاني

الأهداف الأساسية لمجلس التعاون ومضمون العضوية فيه

لقد كانت الوثيقة الأساسية للمجلس واضحة في تحديد واختيار نوعية الأهداف التي قررت دول مجلس التعاون ان تحققها من خلال إقامة هذا الاتحاد فيما بينها فقد ركزت الوثيقة على الأهداف الآتية[2]:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
2. العمل على توثيق وتعميق الروابط والصلات واوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3. وضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية[3]:
   - أ. الشؤون الاقتصادية والمالية.
   - ب. الشؤون التجارية والجمركية والمواصلات.
   - ج. الشؤون التعليمية والثقافية.
   - د. الشؤون الصحية والاجتماعية.
   - هـ. الشؤون الإعلامية والسياحية.
4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص، بما يعود بالخير على شعوبها[4].

---

[1] عبد الله بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة ام عقبة في طريق الوحدة العربية، سلسلة الحوارات العربية، العدد (5)، عمان، منتدى الفكر العربي، 1985، ص31.

[2] د. نزيه رعد، المنظمات الدولية والإقليمية، ط1، بيروت، 2013، ص112.

[3] انظر المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي: للموقع http://www.gcc-sg.org/system.html:

[4] ماهر عاهد ست ابوها، مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، 1989، ص24.

ومن التدقيق في هذه الأهداف يلاحظ ان أهداف مجلس التعاون ركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبشكل واضح، بينما ذكرت الأهداف السياسية في النصوص الأكثر عمومية، حيث لم يذكر بوضوح الأهداف السياسية والعسكرية او الأمن الخارجي او حتى تأسيس مؤسسة عسكرية تقوم بالدفاع الخارجي عن هذه الدول، لذلك يتبين ان هذه الأهداف لم تتحدث عن البعد الأمني في تلك الوثيقة بل تكاد ان تكون غائبة، وهو ما حاول أعضاء الدول الست تعويضه سياسيا، حينما شددوا في البيان الختامي للقمة التأسيسية على انهم يؤكدون: "ان امن المنطقة واستقرارها انما هو مسؤولية شعوبها ودولها وان هذا المجلس انما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها"[1].

الا ان هذا الموقف لم يكن موجها إلى كل القوى العالمية، فقد كانت دول الخليج العربية الست مستعدة لقبول ان تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بأي دور أمني تفرضه التطورات، ولكن بشرط الا يكون ذلك في إطار اتفاقيات ملزمة تدخل المنطقة بشكل رسمي في إطار الصراع العالمي، او مواجهة مباشرة مع إيران التي جعلت من القضاء على النفوذ الأمريكي احد أهدافها الرئيسية، والواقع ان الولايات المتحدة الأمريكية قد ابدت من جانبها حرصا واهتماما على اداء هذا الدور طوال مدة رئاسة رونالد ريغان (1980–1988)، الأمر الذي مكن النظم الخليجية من حماية امنها على المستويين الداخلي والخارجي[2].

الا أن حقائق الوقائع تشير إلى أن الجانب الأمني والعسكري لم يكن غائبا عن المؤتمرات التأسيسية الأولى للمجلس ومنذ اللحظة الأولى التي تشكل فيها، ولاسيما اذا ما عرفنا ان احد اهم أسباب تشكيل المجلس كان نتيجة الأخطار والتهديدات الأمنية لهذه المنطقة، الا ان اعتقاد تلك الدول ان هذا الدور الذي كانت تشغله بريطانيا قبل انسحابها من المنطقة عام 1971 سوف يناط إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي ملئت الفراغ بعد انسحاب بريطانيا، علما ان هذه المنطقة تحظى باهتمام جيو– ستراتيجي للولايات المتحدة الأمر الذي يستوجب أن لا يكون أمنها بعيدا عن حمايتها وهذا ما أكدته الأحداث الأخيرة او اللاحقة ابتداء من الحرب العراقية– الإيرانية إلى حرب الكويت....

اما عن مضمون العضوية فيه: فقد نصت المادة (5) من النظام الأساسي للمجلس والتي تنظم العضوية في المجلس، ان العضوية تتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض في 1981/2/4 وهي (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت، وعمان)[3]. ويبدو واضحا ان المادة (5) التي نصت عليها الوثيقة ان مجلس التعاون يتبنى اسلوب المنظمات

---

[1] نصرة عبد الله البستكي، امن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، مصدر سبق ذكره، ص91.

[2] محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم، تدمك، ط1، 2010، ص31–32.

[3] مجلس التعاون لدول الخليج العربي، النظام الأساسي، مصدر سبق ذكره، ص4.

المغلقة بحيث تقتصر العضوية على الدول الست أي ان هذه الدول لا ترغب باي عضو اخر، وقد فهم هذا النص، على انه موجه للعراق واليمن تحديدا[1].

ويلاحظ ان سمة العضوية في المجلس هي العضوية المغلقة، وهذا ما أكدته المادة (5) بعدم الإشارة إلى اية دولة عربية يمكن ان تنظم إلى المجلس مستقبلا، وكذلك ان النظام الأساسي في المجلس جاء خاليا من كل ما يرتبط بالأمن الإقليمي او القومي، في حين جرى الاهتمام بالقضايا التي تسهم الدول الأعضاء فقط لذلك جاء تأكيد رؤساء مجلس التعاون والأمين العام له في مناسبات عديدة ان المجلس ليس تكتلا سياسيا او عسكريا او أمنيا وليس موجها ضد احد وانما هو محاولة لتجسيد معالم التماثل ومقومات الاندماج وتوثيق التعاون بين أعضائه، ويرى الباحث ان ذلك محاولة تلطيفية من أعضائه في تسويق مجلسهم، كما انه رسالة واضحة للجميع بعدم الترحيب بأي عضو يرغب في المشاركة في المجلس، وهذا ما كان واضحا حتى في الخطاب الإعلامي السياسي لهذه الدول، من خلال كثرة تردد الفاظ ومعان ليست بريئة مثل (خليجي) و (خليجية) و (أنظمة متشابهة).... الخ.

المبحث الثالث

هيكلية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ان الميثاق المنشئ لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، حدد بوضوح الهيكل التنظيمي للمجلس من خلال إنشاء مجموعة من الأجهزة الرئيسية واللجان الفرعية ورغم بساطتها نسبيا الا انها استطاعت تقريب وجهات النظر حول مجمل الخلافات على صعيد القضايا الداخلية كالحدود والتشغيل، وصعيد علاقاتها الخارجية والحرب العراقية– الإيرانية. ويتكون مجلس التعاون الخليجي من ثلاثة أجهزة رئيسية وهيئتان تكون تابعتان للمجلس الأعلى وكل جهاز او هيئة لها اختصاصات معينة موزعة كالآتي:

اولا: المجلس الأعلى:

من خلال قراءة المادة (8) للنظام الأساسي فإنها تنص على أن المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويتكون من ملوك ورؤساء الدول الأعضاء ورئاسته دوريه، ويعقد دوره عادية مرة كل سنة، وتعتبر اجتماعاته قانونية بحضور ثلثي الأعضاء[2]، ويقوم نظام التصويت فيه على التفرقة بين المسائل الموضوعية التي تتطلب إجماع الأعضاء المشتركين في التصويت، والمسائل الإجرائية التي

---

[1] Dr. Al Muslemani, the legal Aspects of the Gulf Cooperation Council, 1989, p. 86.

[2] نزيه رعد، المنظمات الدولية والإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص113. وكذلك ينظر: نصرة عبد الله البستكي، امن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، مصدر سبق ذكره، ص98.

يكتفي فيها بالأغلبية[1]، ويضع المجلس الأعلى السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي ينبغي السير عليها، وينظر في التقارير والدراسات والتوضيحات التي يرفعها اليه المجس الوزاري تمهيدا لاعتمادها وهو الذي يعين الأمين العام، ويصادق النظام الداخلي على الموازنات وينشئ اللجان ويضع أنظمتها، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة اي دولة عضو فيه[2].

اما الهيئات التي تكون تابعة للمجلس الأعلى فهي:

أ. هيئة تسوية المنازعات:

وفقا لأحكام المادة (6) من النظام الأساسي لمجلس التعاون الذي اجاز لملوك ورؤساء الدول الأعضاء في المجلس بإنشاء هيئات فرعية لذلك جاء تشكيل هذه الهيئة[3]، التي توحي من خلال شكلها الخارجي بانها قضائية ولاسيما انها تقوم بالنظر في الأحكام المنصوص عليها في لائحتها وتقوم بتطبيقها وفقا لأحكام القانون الدولي وقواعد الشريعة الإسلامية، وتختص الهيئة فيما يصلها من المجلس الأعلى من المنازعات بين الدول الأعضاء، او من خلافات حول تفسير او تطبيق النظام السياسي لمجلس التعاون، اما أعضاء هذه الهيئة فيتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى الذي يختار ثلاث موظفين على الأقل من الدول الأعضاء لعضوية الهيئة ممن ليسوا طرفا في النزاع وتتخذ من الرياض مقرا لها[4]. وهنا تجدر الإشارة إلى ان قرار الهيئة غير ملزم فهو مجرد توصية او رأي يقدم للمجلس الأعلى لاتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء أي قضية[5].

ب. الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لم تكن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعيدة عن موجة التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، فقد اقر المجلس الأعلى إنشاء الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتكون مشاركة لمنظومة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي انطلقت من قبل "النظام العالمي الجديد" الذي مثلته الولايات المتحدة الأمريكية، لكن

---

[1] بسمة عبد المحسن سعيد، إشكالية الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1990، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013، ص410.

[2] نزيه رعد، المصدر السابق، ص113.

[3] المادة (10) (2) من النظام الأساسي للمجلس، مصدر سبق ذكره.

[4] نزيه رعد، المنظمات الدولية والإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص114.

[5] المادة (3) من نظام الإجراءات الخاص بالهيئة النشرة القانونية لمجلس التعاون الخليجي 1981.

تجدر الإشارة هنا إلى ان الديمقراطية والشورى المعمول بها في دول مجلس التعاون هي خارجة من بيئة خليجية فهي تختلف عن الديمقراطية في البيئة الغربية بقيادة الولايات المتحدة[1].

لذلك جاء تشكيل هذه الهيئة من خلال رغبة دول مجلس التعاون في مواكبه التطورات الديمقراطية التي يشهدها العالم، وعلى اثر هذه الرغبة اقر المجلس الأعلى إنشاء الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الدورة الثامنة عشر للمجلس الأعلى المنعقدة بدولة الكويت في الفترة 20–22 ديسمبر 1997، علما ان هذه الدعوة قد قدمت من قبل دولة الكويت في الفترات السابقة منذ عام 1984 وكذلك في عام 1989 الا ان الأزمة الكويتية وما تلاها من أحداث وتطورات في منطقة الخليج العربي قد اجل هذه الدعوة طيلة هذه الفترة حتى جاءت الموافقة في الفترة المذكورة سابقا[2].

اما عن النظام الأساسي للهيئة فهناك مجموعة من القواعد تنظم العمل فيها ابتداء من أعضائها، فتتشكل الهيئة من ثلاثين عضوا من مواطني دول مجلس التعاون موزعين على خمسة أعضاء لكل دولة، ومدة العضوية ثلاث سنوات ويحق للدولة ان تقوم بتجديد كافة أعضائها وبعضهم في الهيئة، الا ان الهيئة أوجبت ان يكون العضو من ذوي الخبرة والكفاءة، اما عن عملها فان الهيئة لا تناقش أي أمر الا ما يرفعه لها المجلس الأعلى، وعند رفع أي قضية تقوم بالتصويت بأغلبية ثلثي أعضائها حول تلك الموضوعات التي رفعت لها، اما عن رئاسة الهيئة فيتم اختيار رئيس لها من قبل ممثلي الدولة التي تتولى رئاسة دوره المجلس الأعلى ونائبا لها من بين ممثلي الدولة التي تتولى الدورة الثانية للمجلس الأعلى ومدة الرئاسة فيها سنة واحدة[3].

ويلاحظ ان تحديد العضوية لمدة ثلاث سنوات هي دعوة لعناصر جديدة ذات أفكار ورؤى جديدة ولاسيما من ذوي الكفاءات والخبرة، ولكون ان هذه الهيئة استشارية فلا يمكن لها ان تناقش مواضيع إلى ما يحال اليها من قبل المجلس الأعلى وهذا الأمر يشير إلى عدم استقلاليتها، علما ان اغلب القضايا التي ناقشتها هي قضايا اقتصادية الأمر الذي يكشف عن رغبة حقيقة في العمل بعيدا عن الخلافات السياسية، ومن مجمل القضايا التي ناقشتها قضية العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك الطاقة والنفط.

---

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول لخليج العربية، مجلس التعاون.... عشرون عاما من الانجازات، مصدر سبق ذكره، ص13.

[2] عادل الطبطبائي، الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في كتاب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: اعداد محمد السويدي، ط بلا، سنة بلا، ص145–146.

[3] الأمانة العامة لمجلس دول الخليج العربية، مجلس التعاون... عشرون عاما من الانجازات، مصدر سبق ذكره، ص19.

يتبين لنا ان اختصاصات المجلس الأعلى أكثر ما تكون اختصاصات تشريعية ملزمة لتلك الهيئات لذلك يمكن عد المجلس الأعلى وعلى ضوء تلك الصلاحيات والاختصاصات انه الجهاز التشريعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانيا: المجلس الوزاري:

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء او من ينوب عنهم يمارس المجلس الوزاري مجموعة من الاختصاصات على نطاق واسع الأمر الذي يجعل دوره مهما في إدارة شؤون مجلس التعاون[1]، ومن أهمها اقتراح السياسات، ووضع الدراسات والتوصيات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات من خلال توصيات يرفعها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، كما يقوم المجلس بالتهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله[2]، اما الرئاسة في المجلس الوزاري فهي دوريه بين الدول الأعضاء لمدة ستة اشهر، اما التصويت فانه يجري على أساس التفرقة بين المسائل الإجرائية والموضوعية فالمسائل الإجرائية يكون التصويت بالأغلبية اما المسائل الموضوعية فيكون فيها التصويت بالإجماع[3].

ثالثا: الأمانة العامة:

تتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ثم يساعده ثلاثة أمناء للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بتشريح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[4]، وتتخلص مهام الأمانة العامة إلى مجموعة من الأدوار التي تقوم بها وهي[5]:

1. إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون و التنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك.
2. إعداد التقارير الدورية عن أعمال المجلس، وكذلك التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى او المجلس الوزاري.

---

[1] نصرة عبد الله البستكي، امن الخليجي من غزو الكويت إلى غزو العراق، مصدر سبق ذكره، ص99. وكذلك ينظر: محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مصدر سبق ذكره، ص47.

[2] احمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة سياسية، جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1986، ص108.

[3] نصره عبد الله البستكي، مصدر سبق ذكره، ص99.

[4] نزيه رعد، المنظمات الدولية والإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص113.

[5] نصرة عبد الله البستكي، مصدر سبق ذكره، ص100.

3. إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية والتي تتماشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته، وإعداد الميزانيات والحسابات الختامية.
4. التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات،
5. وتقديم اقتراحات إلى رئيس المجلس الوزاري لدعم المجلس لعقد دورة استثنائية إذا دعت الحاجة لذلك.
6. القيام بأية مهام أُخرى تسند إليها من قبل المجلس الأعلى او المجلس الوزاري.

انشأ المجلس مجموعة من اللجان الوزارية التي تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة وتقوم بمهام مؤقتة متمثلة هذه اللجان بلجنة التعاون المالي والتجاري، ولجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التعاون الصناعي، ولجنة النفط، ولجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية وهذه اللجان تقوم بأعمالها وتنتهي بانتهاء المهام التي كلفت بها[1]

[1] د. نزيه رعد، مصدر سبق ذكره، ص114 وكذلك ينظر: محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص48.

المصادر :

المصادر العربية:

1. احمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة سياسية، جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1986.
2. بسمة عبد المحسن سعيد، إشكالية الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1990، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013.
3. د. عباس فاضل السعدي، ضفار دراسة في الجغرافية الإقليمية، بغداد، دار الانوار للطباعة والنشر، 1976.
4. د. عبد الكريم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية– الإيرانية واثرها في دول الخليج العربي 1951–1981، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2004.
5. عادل الطبطبائي، الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في كتاب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: اعداد محمد السويدي، ط بلا، سنة بلا.
6. عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، 1997.
7. عبد الله بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة ام عقبة في طريق الوحدة العربية، سلسلة الحوارات العربية، العدد (5)، عمان، منتدى الفكر العربي، 1985، ص31. () د. نزيه رعد، المنظمات الدولية والإقليمية، ط1، بيروت، 2013.
8. عبد الله بشارة، مجلس التعاون، الحلقة القاتلة، مجلة السياسة الكويتية، 2002/1/5.
9. على الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992.
10. فردهو ليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغيه، بيروت، ط2، 1978.
11. كمال محمد الاسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (33)، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.
11. ماهر عاهد ست ابوها، مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، 1989.
12. محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم، تدمك، ط1.
13. نصرة عبد الله البستكي، امن لخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ط1، 2003
14. النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، عشرون عاما من الانجازات، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، 2000.
15. هشام هيبه، مجلس التعاون الخليجي: قراءة تقيمية بعملية التكامل الاقتصادي، السياسة الدولية، العدد (154)، تشرين الأول، 2003
16. يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة قانونية– سياسية– اقتصادية، دار العروبة للنشر والتوزيع، ط2، الكويت، بلا سنة.

The References

1.John Christie, History and Development of the Gulf Co-cooperation council, American, Arab Affairs No.18 Fall, 1986 .

2.Dr. Al Muslemani, the legal Aspects of the Gulf Cooperation Council, 1989.

3. Matteo Leyrenzi, the GCC and the international Redactions of the Gulf: Diplomacy, 3.Security and Economic Coordination in A changing Meddle East, I.B.Tauris, London, 2011.

4.Prince, R., The Gulf Cooperation Council, Cong Recessional Research Services the Library of Congress, No.85, 516, 1984.

5.Mohammed Ayoob, South West Asia Beginning of a new Cold War, World Review: Vol.20, No.3., 1981.

Arabic sources:

1 .Ahmed Abdel Qader Mukhlis, The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, a political study, University of Basra, Publications of the Center for Arab Gulf Studies, 1986.

2 .Basma Abdul Mohsen Saeed, The Problem of Regional Security for the Gulf Cooperation Council Countries since 1990, an unpublished master's thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2013.

3 .d. Abbas Fadel Al-Saadi, Dhofar, a study in regional geography, Baghdad, Dar Al-Anwar for printing and publishing, 1976.

4 .d. Abdul Karim Amer Al-Tahawy, Saudi-Iranian Relations and Their Impact on the Arab Gulf States 1951-1981, King Fahd National Library, Riyadh, 1st Edition, 2004.

5 .Adel Al-Tabtabaei, Advisory Board of the Supreme Council of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, in the book: The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf on the Verge of the Twenty-First Century: Prepared by Muhammad Al-Suwaidi, edition of Bla, Sunnah of Bla.

6 .Abdel-Jalil Zaid Marhoon, Gulf Security after the Cold War, An-Nahar Publishing House, Beirut, 1997.

7 .Abdullah Bishara, The Experience of the Gulf Cooperation Council: A Step or an Obstacle in the Path of Arab Unity, Series of Arab Dialogues, Issue (5), Amman, Arab Thought Forum, 1985, p. 31. () Dr. Nazih Raad, International and Regional Organizations, 1st edition, Beirut, 2013.

8 .Abdullah Bishara, The Cooperation Council, The Deadly Circle, Kuwaiti Policy Magazine, 5/1/2002.

9 .Ali Al-Sarraf, South Yemen: Political Life from Colonialism to Unity, 1st Edition, Riyad Al-Rayes for Books and Publishing, London, 1992.

10 .Ferdhou Leday, The Political Conflict in the Arabian Peninsula, translated by Hazem Saghieh, Beirut, 2nd Edition, 1978.

11 .Kamal Muhammad Al-Astal, Towards Formulating a Theory for the Security of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Strategic Studies Series, Issue (33), Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1999.

11 .Maher Ahed Set Abuha, Justifications and Foundations for the Establishment of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Master Thesis, Yarmouk University, Irbid, 1989.
12 .Muhammed Sadeq Ismail, The Gulf Cooperation Council in Al-Mizan, Dar Al-Uloom, Tadamak, 1st Edition.
13 ..Nasra Abdullah Al-Bastaki, Security for the Gulf, from the invasion of Kuwait to the invasion of Iraq, The Arab Publishing Corporation, Beirut, 1st Edition, 2003
14 .The Statute of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, twenty years of achievements, the General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Riyadh, 2000.
15 .Hisham Haiba, The Gulf Cooperation Council: An Evaluative Reading of the Economic Integration Process, International Politics, Issue (154), October, 2003
16. Yahya Helmy Rajab, The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, a legal-political-economic study, Dar Al-Orouba for Publishing and Distribution, 2nd edition, Kuwait, without a year.